بوضوح، مضمون العلاقة بين الاهداف الاقتصادية الكبيرة، التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها، وبين محدودية الموارد المحلية المتاحة، ممّا تعكس اختلالاً بيّناً في توزيع الاعباء. في هذا السياق، انتبه احد المعالجين لظاهرة استحقت منه التوقف، ملياً، عندها، وهي الاتجاه الميلي الهابط لنسبة رصيد الاستيراد من جملة الموارد، في مقابل الاتجاه الميلي الصاعد لنسبة اسهام الناتج المحلي في توفير الموارد المتاحة. وفي معرض تفسيره لهذه الظاهرة، وضع القارىء تجاه احد احتمالين: امّا هبوط حجم رصيد الاستيراد ونسبته، ممّا أدّى الى زيادة حصة الناتج المحلي الاجمالي، وامّا استمرار رصيد الاستيراد في تصاعده الكمّي، الاّ ان ذلك لم يحفظ له وزنه النسبي السابق، نظراً الى ان وتيرة نمو الناتج الاجمالي واسهامه كانا أعلى، بحيث ارتفع، تلقائياً، وزنه النسبي عن السابق في توفير الموارد[٢٧].

وغني عن البيان، ان أهمية التمييز بين السببين المختلفين تنبع من ان الاول يعني تراجع رصيد الاستيراد، في حين يعني الثاني استمرار نمو رصد الاستيراد، ولكن بالترافق مع نمو أكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي نسبة اسهام المصادر المحلية في توفير الموارد المطلوبة. واذا كان الامر يصحّ على الثاني، فان المرء يجد تعبيره في العلاقة العكسية بين تطوّر قيمة رصيد الاستيراد وبين تطوّر نسبة اسهام رصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة لاسرائيل[٢٨].

الى ماذا تقودنا كل هذه الاستنتاجات؟ حلّل احد الباحثين الاقتصاديين هبوط الوزن النسبي لرصيد الاستيراد في تكوين الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي، فأشار الى ان هذا الهبوط يعني، بالضرورة، تحسّن اسهام المواد المحلية في تكوين الموارد المتاحة. وهذا يعني، بدوره، ان التوسّع في الاقتصاد الاسرائيلي جعله أقل قابلية من السابق للتأثر بالخارج في توفير الموارد[٢٩].

افتراضات مستقبلية

قام بعض الدراسات المعنيّة بالشأن الاقتصادي الاسرائيلي بانتقاء بعض المتغيّرات التي يعتقد بأنها سوف تلعب، دون غيرها، دوراً هامّاً في تكييف الهيكلية المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي، ومن ثمّ تتبع المتغيّرات هذه لتبيان مدى تأثيرها في الهيكلية هذه. وانطوى هذا المنهج، نظرياً على الاقل، على اعتبار ان المستقبل الاقتصادي الاسرائيلي قد تحدّد، بصورة مسبقة، كقدر محتوم، وان ما هو مطلوب ومرغوب فيه، في آن، هو الكشف عنه بما يشبه النبوءة.

فهناك، مثلاً، مَنْ ركّز على متغيّر العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية، بالمعنى الاقتصادي، ورأى فيها علاقة عضوية خاصة لا يمكن ان تنفصم، جوهرها حاجة المصالح الحيوية الاميركية في المنطقة، وحاجة اسرائيل الى التوسّع والهيمنة؛ وبالتالي، فان الاخيرة ستظل، في نموها، مرتهنة، بهذا القدر او ذاك، بـ «المساعدة الاميركية»[٣٠]؛ فيما حفزت هذه النبوءة آخرين على اصدار احكام مناقضة تنكر تأثير هذا المتغيّر، وتنفي عن اسرائيل تهمة «التبعية»[٣١]. كذلك قام احد المهتمين بشؤون صناعة السلاح باصدار احكام مثيرة بشأن عسكرة الاقتصاد الاسرائيلي، أي بسيطرة الانتاج العسكري على الاقتصاد الصناعي، واستطراداً على اقتصاد التصدير، بل اعتبره بمثابة «التزام قومي واستراتيجي أكثر من كونه تكتيكاً وبراغماتية لأي ائتلاف حكومي»، وان «تصنيع تصدير السلاح» لديه، سوف يكون له أهمية مركزية «في سعي اسرائيل الى تحقيق الامن، واحياء الاقتصاد، وتنميته، واتخاذ مسار سياسي مستقل في المدى المنظور»[٣٢]. ومن اجل نفي الاحكام الجاهزة هذه، لجأ بعض آخر من الباحثين الى التركيز على الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد الاسرائيلي في اطار جواره الاقليمي. هذه النبوءة لا تخلو من فائدة، لكنها لا تزوّدنا بالاداة المناسبة لترتيب مقدّمات تبنى عليها نتائج محدّدة.